LCPS
المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

المستقبل المشتّت:

الجيل الضائع في لبنان في ظلّ الأزمة والهجرة

كريستل بركات

تقرير
تموز 2025

تأسَّسَ المركز اللبناني للدراسات عام 1989، وهو مؤسّسة مستقلّة، محايدة، غير ربحية وغير حكومية. يُعنى المركز بإنتاج وتأييد السياسات التي تُحسِّن الحوكمة في لبنان والمنطقة العربية. تتمحور أبحاث المركز حاليًا حول الأهداف التالية: تعزيز الحوكمة، والنهوض بعملية النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم السياسات الاجتماعية الشاملة والفعّالة، والدفع باتّجاه تطوير السياسات التي تصبّ في إطار البيئة المستدامة. تتقاطع أربعة مواضيع مع مجالات التركيز المذكورة أعلاه، وهي النوع الاجتماعي، والشباب، وحلّ النزاعات، والتكنولوجيا.

© حقوق النشر محفوظة 2025
المركز اللبناني للدراسات
تنفيذ التصميم زينة خيرالله
صورة الغلاف Anwar Amro / AFP

برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب 55-215، شارع ليون،
رأس بيروت، لبنان

رقم الهاتف: 301 799 1 961+
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org

المستقبل المشتّت:

الجيل الضائع في لبنان في ظلّ الأزمة والهجرة

كريستل بركات

شكر وتقدير: يعرب المركز اللبناني للدراسات عن تقديره العميق للمساهمات القيّمة التي قدّمها فادي نقولا نصّار، إذ كانت خبرته ضرورية لنجاح هذا المشروع.

كريستل بركات

باحثة في المركز اللبناني للدراسات. تخرجت مؤخرًا من برنامج فولبرايت للطلبة الأجانب في لبنان، حيث نالت شهادة الماجستير في دراسات السلام وحل النزاعات مع تركيز على تنمية السلام الدولي من جامعة نورث كارولينا في غرينسبورو. كما أنهت دراستها الجامعية في العلوم السياسية والشؤون الدولية بتقدير عالٍ من الجامعة اللبنانية الأمريكية. تشمل مجالات اهتمامها تحليل النزاعات وحلّها، نزع السلاح، العولمة، دراسات الهجرة واللاجئين، ودراسات المرأة والجندر.

ملاحظة: يستند هذا التقرير إلى بحث أُجري قبل تصاعد النزاع الإسرائيلي– اللبناني في تشرين الأول/ أكتوبر 2024، وقبل تعيين حكومة نواف سلام الحالية. وبناءً عليه، فإنّ المعلومات الواردة في هذا التقرير تتعلق بالحكومة السابقة برئاسة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي؛ ومع ذلك، تبقى التوصيات الواردة صالحة للحكومة الحالية. كان من المقرر نشر التقرير في عام 2024، لكن تأجّل ذلك بسبب الحرب.

الملخّص التنفيذي

منذ ما يقارب خمس سنوات، يرزح لبنان تحت وطأة سلسلة من الأزمات المتلاحقة التي دفعت بالبلد إلى حافّة الانهيار. بدءًا من الانهيار الاقتصادي، ووصولًا إلى الشلل السياسي، أسهمت هذه الأزمات في نزوحٍ مستمرّ للّبنانيين الباحثين عن ملجأ في الخارج، حيث يُشكّل الشباب شريحة ديموغرافية واسعة في هذه الموجة من الهجرة المتواصلة. أمّا المشهد الاقتصادي، الذي يتّسم بتدهورٍ كارثيّ في قيمة الليرة اللبنانية تجاوز 98% منذ عام 2019، فأدّى إلى تضخّمٍ مفرط، وقضى على القدرة الشرائية، الأمر الذي تَسبَّبَ بتراجُع مستوى المعيشة لدى الغالبية الساحقة من السكّان.

والواقع أنّ سوء إدارة الحكومة لهذه الأزمات أسهمَ في تعميق أوجه الهشاشة وزيادة الاعتماد على التحويلات المالية، باعتبارها مصدرًا أساسيًا لاستمرارية العيش (برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في لبنان، 2023). وقد أدّى الشلل السياسي المُطوَّل، والفشل في تنفيذ الإصلاحات اللازمة إلى تفاقم الضائقة الاجتماعية والاقتصادية، واستنزاف الثقة بقدرة الحكومة على احتواء الأزمة، ما دَفَعَ الكثيرين إلى البحث عن فُرَص في الخارج.

كذلك، أدّى انتقال لبنان نحو اقتصادٍ نقديّ إلى ترسيخ الفساد وتعميق أوجه اللامساواة. في هذا السياق، تُعَدّ أزمة الهجرة أحد مظاهر الضائقة الاقتصادية، وتُشكّل في الوقت نفسه دليلًا صارخًا على تعثُّر آلية الحوكمة الذي زعزعَ الثقة بالمؤسّسات العامّة وأطاحَ العقد الاجتماعي.

يسعى هذا التقرير لتقديم تحليل شامل لأزمة الهجرة في لبنان من خلال تناول أبعادها المتعدّدة انطلاقًا من محورَيْن أساسيَّيْن: أوّلًا، يتطرّق التقرير إلى الأزمات متعدّدة الأوجه التي يشهدها لبنان والتي أدت إلى نشوء نقاط هشاشة جديدة، وفاقمت نقاط الضعف القائمة، ما دفعَ اللبنانيين إلى السعي للهجرة. ثانيًا، يبحث التقرير في إسهام سوء إدارة الحكومة لهذه الأزمات في تعميق أوجه الهشاشة وتعزيز الاعتماد على التحويلات المالية كآلية للتكيُّف، ما فاقمَ الضائقة الاجتماعية والاقتصادية وأدّى إلى المزيد من الإقصاء.

ولقد كانَ لخمس عشرة مقابلة مع أشخاص مطّلعين أساسيّين من خبراء وممثّلين عن المجتمع المدني ومنظّمات دولية دورٌ فعّال في تعميق فهمنا للعلاقة بين تدهور البيئة الاجتماعية والسياسية في لبنان، وارتفاع معدّلات الهجرة الجَمَاعية. وفّرت هذه المقابلات رؤى قيّمة حول تأثير الهجرة غير النظامية من لبنان في الأطفال والأُسَر ذات الأوضاع الهشّة. وقد جرى الحفاظ على سرّية هوية المشاركين في المقابلات بهدف تشجيع التواصل الصريح ومراعاة الاعتبارات الشخصية والمهنية. بالتالي، ستُنسَب الاقتباسات إليهم باستخدام صفات عامّة.

واستكمالًا لهذا التحليل النوعي، أجرى المركز اللبناني للدراسات (LCPS) مسحًا وطنيًا في عام 2022، شملَ 1201 مشارك من مختلف المناطق والطوائف، وقدَّمَ بيانات ميدانية حول نيات الهجرة، والانطباعات بشأن التدهور الاقتصادي في لبنان، وتأثير عدم الاستقرار المالي في توجُّهات الهجرة. ولقد تمحورَ المسح تحديدًا حول تأثير الأزمة المالية وانفجار مرفأ بيروت.

بلغت نسبة الإناث حوالى 52% من بين المشاركين في المسح البالغ عددهم 1201 شخص، فيما بلغت نسبة الذكور 48%. وتوزّعت الفئات العمرية للمشاركين على النحو الآتي: 19% تراوح أعمارهم بين 18 و24 عامًا، و19% بين 25 و34 عامًا، و19%

بين 35 و44 عامًا، و19% بين 45 و54 عامًا، و23% تبلغ أعمارهم 55 عامًا وما فوق. وتَوَزَّعَ المشاركون على المحافظات على النحو الآتي: 27% في جبل لبنان (باستثناء الضاحية الجنوبية لبيروت)، 20% في الشمال، 13% في البقاع، 12% في الضاحية الجنوبية لبيروت، 11% في الجزء الأكثر تضرُّرًا في الجنوب، 9% في بيروت، و9% في الجزء الأقلّ تضرُّرًا من الجنوب.

تُظهر نتائج هذا التقرير أنَّ فشل الحوكمة المنهجي يُشكّل عاملًا محوريًا في تأجيج مشاعر الإحباط الواسعة وتسريع وتيرة الهجرة. ولقد أدّى اعتماد لبنان المتزايد على التحويلات المالية والمساعدات الخارجية إلى تعميق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، وإلى زعزعة العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين. وفي ظلّ غياب الإصلاحات الجوهرية والفعّالة، يبقى التصدّي للأسباب الجذرية للهجرة بعيدَ المنال.

وعلى الرغم من عدم وجود حلول سريعة للأزمة المتجذّرة في لبنان، فإنَّ المعالجة الفعّالة تتطلّب إصلاحات شاملة، وبناء مؤسّسات عامّة تتمتّع بالمصداقية، والتزامًا حازمًا بسيادة القانون ومبادئ الحوكمة. كذلك، تُعَدّ التدخّلات العاجلة ضروريةً للتخفيف من الأثر الفوري للأزمة وتقديم الدعم إلى الفئات الأكثر هشاشةً. يعرض هذا التقرير مجموعةً من التوصيات الموجّهة لمعالجة هذه التحدّيات المُلِحَّة.

المقدّمة

على مدى السنوات الخمس الماضية، واجَهَ لبنان سلسلةً من الأزمات المتراكمة التي دفعت بأكثر من نصف سكّانه إلى الفقر، وفرضت تراجعًا حادًّا في مستوى معيشتهم (البنك الدولي، 2024). وفي ظلّ تراجُع الفُرَص وتضاؤل الخيارات، لجأ كثيرون إلى الهجرة، النظامية وغير النظامية، كخيار أخير، في ما يُنذر ببروز جيلٍ يُحتمَل أن يكون مفقودًا.

لقد أسهمت الأزمات المتراكمة في لبنان، من انهيار اقتصادي وجمود سياسي وتفكُّك اجتماعي، في تغذية موجة غير مسبوقة من الهجرة غير النظامية. فقد ارتفعَ عدد اللبنانيين الذين حاولوا العبور إلى أوروبا بشكل هائل بين العامَيْن 2019 و2022 (دياب وجوهري، 2023)، ما يعكس حالةً من اليأس العام، لا بل أيضًا تحوُّل الهجرة إلى استراتيجية شائعة لضمان الاستمرارية في المعيشة. والجدير بالذكر أنَّ هناك ملاحظة متكرّرة برزت خلال المقابلات، وهي أنَّ 'الأزمة الاقتصادية كانَ لها تأثير مباشر في الهجرة غير النظامية، حيث شهدت الأعداد ارتفاعًا هائلًا بين الأعوام 2019 و2020 و2021 وصولًا إلى عام 2022، مع تزايُد عدد اللبنانيين الذين يحاولون الهجرة'.

بحسب صحيفة وقائع صادرة عن الباروميتر العربي من استطلاع الرأي العام لسنة 2024، وبالاستناد إلى مسحٍ شَمَلَ 2400 مواطن(ة) لبناني(ة)، أعربَ 38% من المشاركين عن رغبتهم في الهجرة. وهذه النسبة مطابقة لما سُجِّل في عامَيْ 2022 و2012. ومع ذلك، فهي تُشير إلى عودة الارتفاع في رغبة الهجرة بعد فترةٍ من التراجع استمرّت من عام 2007 حتّى عام 2018. وأظهرت نتائج المسح أنَّ اللبنانيين الذين تقلّ أعمارهم عن 30 عامًا يُشكّلون الفئة العمرية الأكثر رغبةً في الهجرة، بنسبةٍ بلغت 58%، فيما يُبدي الأفراد من ذوي المستويات التعليمية الأعلى ميلًا أكبر للهجرة (الباروميتر العربي، 2024).

أفادَ 72% من المشاركين الذين عبّروا عن رغبتهم في الهجرة بأنَّ الأسباب الاقتصادية هي التي تدفعهم إلى اتّخاذ هذا الخيار، فيما تُسهِم المخاوف الأمنية

والدوافع السياسية في رفع نسبة الراغبين في الهجرة (الباروميتر العربي، 2024). وبالتفاصيل، أشارَ 13% من المشاركين في عام 2022 إلى أنَّ دوافعهم للهجرة هي الأسباب الأمنية، فيما ارتفعت هذه النسبة إلى 27% في عام 2024. علاوةً على ذلك، سُجِّلَ ارتفاعٌ بنسبة 7% في عدد المشاركين الذين عبّروا عن رغبتهم في الهجرة لأسباب سياسية، من 16% في عام 2022 إلى 23% في عام 2024. كذلك، أسهمت المخاوف المتعلّقة بالفساد في زيادة رغبة المشاركين في الهجرة بمقدار 8 نقاط مئوية، من 16% في عام 2022 إلى 24% في عام 2024. وارتفعت نسبة الذين يرغبون في الهجرة لأغراض تعليمية بمقدار 7%، من 14% في عام 2022 إلى 21% في عام 2024 (الباروميتر العربي، 2024).

وتشمل الوجهات الرئيسية للهجرة بالنسبة إلى اللّبنانيين كلًّا من كندا (32%)، وألمانيا (28%)، وفرنسا (25%)، وأستراليا (24%)، والولايات المتّحدة الأمريكية (21%). وأفادَ 17% من المشاركين بأنّهم قد يهاجرون من دون وثائق قانونية كافية. ولكنْ، تجدر الإشارة إلى أنَّ هذه النسبة تُعَدّ الأدنى بين الدول المشمولة بالمسح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تتضمّن الأردن وفلسطين وتونس وموريتانيا والمغرب، خلال الفترة الممتدّة بين العامَيْن 2023 و2024 (الباروميتر العربي، 2024).

اليوم، يقف لبنان عند مفترق طرق خطير، وسط أزماتٍ عطّلت بشدّة نسيجه الاجتماعي والاقتصادي. ولا يزال يرزح تحت وطأة الشلل السياسي، وتداعيات انفجار مرفأ بيروت، والنزاع الحدودي المستمرّ مع إسرائيل، إضافةً إلى التدهور الحادّ في الحقوق الأساسية. وتتفاقم هذه الصدمات في ظلّ الغياب المستمرّ لإصلاحاتٍ فعّالة من شأنها أن تدفع نحو استقرار الأوضاع. وقد أدّى ذلك إلى خللٍ عميق في العقد الاجتماعي، وإلى ارتفاعٍ ملحوظ في معدّلات الهجرة.

المحور الأوّل: دوافع الهجرة

يتناول هذا المحور الديناميات المعقّدة التي تدفع اللبنانيين إلى الهجرة، وتشمل: 1) الضغوط المالية ودور التحويلات المالية، 2) الشلل السياسي والخلل البيروقراطي اللذين يُعزّزان الشعور بانعدام الأمان، و3) تراجُع الحقوق الأساسية في لبنان. ويُسلّط هذا التحليل الضوء على كيفية تأثير هذه التحدّيات المتشابكة، التي تتفاقم جرّاء فشل الحوكمة والتراجُع المستمرّ في الحقوق الأساسية، في قرار الهجرة بشكلٍ قاطع.

الاعتبارات النقدية المؤدّية إلى الهجرة

منذ عام 2019، شهدت الليرة اللبنانية تدهورًا هائلًا في قيمتها بنسبةٍ تتجاوز 98% (المرصد الاقتصادي للبنان، البنك الدولي، 2023)، ما قَوَّضَ جذريًّا الأمن الاقتصادي للأُسَر اللبنانية. وتأتي هذه الأزمة النقدية في سياق صدمات عالمية ومحلّية متعدّدة، من بينها جائحة كوفيد-19، والحرب الروسية-الأوكرانية، والانفجار المُدمِّر في مرفأ بيروت، والاضطرابات الاجتماعية والسياسية المتواصلة، والنزاع المستمرّ على الحدود في جنوب لبنان.

أدّى التضخّم المفرط الناتج من ذلك، والذي تفاقمَ بفعل انهيار القطاع المصرفي، إلى زعزعة شاملة في الاقتصاد السياسي اللبناني (زانوتّي، 2023). وقد أدت تداعيات

هذه الأزمة إلى تراجُع كبير في قيمة الأجور، وانخفاض حادّ في القدرة الشرائية، وارتفاع جنوني في أسعار السلع الأساسية والحاجات الضرورية، ولا سيّما السلع الاستهلاكية (عبد الباقي، 2021)، ما أدّى إلى وضع اقتصادي سيّئ للغاية. وقد دُفِعت أُسَر عدّة إلى براثن الفقر والهشاشة، في ظلّ تراجُعٍ عامّ في مستوى المعيشة.

وتزامنَ ذلك مع تضخّم الأسعار والأزمات الاقتصادية الأوسع نطاقًا، ما أدى إلى نقصٍ حادّ في الموارد الأساسية، بما في ذلك الوقود والكهرباء والمياه (شهيّب، 2022). واضطرّ اللبنانيون إلى مواجهة تقلّبات أسعار الصرف، ما أدّى إلى تآكل قدرتهم الشرائية وعجزهم عن الوصول إلى الخدمات الأساسية (رويترز، 2023؛ برازي، 2024). والجدير بالذكر أنَّ تكاليف النقل ارتفعت بشكل ملحوظ، بالإضافة إلى تزايُد نفقات الرعاية الصحّية والتعليم (مؤسّسة تقييم قدرات المشروعات الإنسانية ACAPS، 2022).

ونظرًا لعجز المواطنين عن الوصول إلى أموالهم التي حَصَّلوها بشقّ الأنفس، تآكَلَت المدّخرات وزالَت الطبقة الوسطى. وبشكل عام، دفعت الأزمات التي يشهدها لبنان الغالبية الساحقة من السكّان في مختلف أنحاء البلد إلى الوقوع في فقرٍ متعدّد الأبعاد (البنك الدولي، 2024). وقد تَركَ غياب آليات الحماية الاجتماعية الكافية هؤلاء الأفراد في حالة هشاشة شديدة، ما دفعهم إلى اعتماد استراتيجيات بديلة للتكيُّف، مثل الهجرة.

أوضحَ أحد الباحثين في مجال الهجرة في مقابلةٍ معه أنَّ 'الهجرة غير النظامية تزيد من حدّة الفقر'، مُشيرًا إلى أنَّ العائلات تبيع ممتلكاتها، وتستنزف مدّخراتها، وتغرق في ديون مجتمعية لتمويل هذه الرحلات المحفوفة بالمخاطر. والواقع أنَّ المُهرِّبين يتقاضون آلاف الدولارات (دياب وجوهري، 2023)، وهو مبلغ كبير في ظلّ الانهيار الاقتصادي، ما يَدفع المجتمعات التي تُعاني أصلًا من ضائقة اقتصادية إلى مواجهة المزيد من الفقر. وعند ظهور قصص النجاح التي يُحقّقها مهاجرون يحصلون على الدولارات في الخارج، تتضاعف هذه الدوّامة وتُكرِّسُ قناعةً مفادُها أنَّ الهجرة باتت المسار الوحيد نحو الاستقرار.

خلال المقابلات، تكرَّرَ ذِكر العلاقة الوثيقة بين قرار الهجرة وقدرة الأفراد والأُسَر على الصمود في ظلّ الانهيار الاقتصادي في لبنان. وفي هذا السياق، قالَ أحد الباحثين والخبراء في مجال الهجرة: 'للأسف، لا توجد فُرَص عمل كافية في لبنان؛ بالتالي، كلّما ظهرت مشكلة ما، يؤدّي ذلك مباشرةً إلى ازدياد عدد المهاجرين وارتفاع معدّلات هجرة الأدمغة'. وفي تأكيدٍ للخسارة الفادحة في رأس المال البشري وتداعياتها على مستقبل لبنان، أضافَ الشخص نفسه قائلًا: 'لقد خسرنا جيلًا كاملًا منذ عام 2019 وحتّى اليوم'.

سلّطت المقابلات الضوء بشكلٍ موحّد على العلاقة المعقّدة بين الهجرة والتحويلات المالية والقدرة على الصمود، من خلال التشديد على أهمية التحويلات كمصدر حيوي لاستمرارية الأُسَر اللبنانية. فقد قالَ أحد المحلّلين في مجال السياسات الاجتماعية: 'إذا كان لدى الأسرة أقارب في الخارج يرسلون تحويلات مالية، يمكنها الصمود'. وأوضحَ خبيرٌ آخر في شؤون الهجرة، قائلًا: 'غياب الثقة بالحكومة دفعَ المغتربين إلى إرسال التحويلات مباشرةً إلى عائلاتهم. بالتالي، يبقى أثر التحويلات محصورًا بالأسرة النواة، ولكنّه لا يمتدّ على المستوى الوطني'.

وتأكيدًا لهذه الملاحظات، أفادَ تقريرٌ صادرٌ عن منظّمة 'ميرسي كور' بأنَّ 'أكثر من 90% من مُرسِلي التحويلات هم من الأقارب المباشرين (أشقّاء، أو أهل، أو أولاد)، مقابل 7.8% فقط من الأقارب البعيدين (مثل أبناء العمّ، أو الأعمام، أو الأجداد) أو

الأصدقاء. وتؤدّي التحويلات الأُسَرية دورًا حاسمًا في التخفيف من الأثر الفوري للأزمة الاقتصادية في لبنان على صعيد العائلات الفردية.

أصبحت هذه التحويلات بمثابة شريان حياة أساسي، إذ تقي الأُسَر من أسوأ تداعيات الانهيار الاقتصادي. ولكنَّ السياق الأوسع يكشف عن تحدّيات بنيوية أعمق، إذ يشهد لبنان موجة هجرة كثيفة للأدمغة، مع ازدياد نزوح الكفاءات، ما يُضعف آفاق النهوض الاقتصادي للبلد. وفي الوقت نفسه، أدّى انعدام الثقة في المؤسّسات الحكومية على نطاق واسع إلى زعزعة التماسك الاجتماعي، وزيادة هشاشة الدولة، وتقويض جهود التعافي على المدى الطويل.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ التحويلات المالية في لبنان تُوجَّه في الغالب نحو الاستهلاك، بدلًا من أن تُستخدَم كمحرّك لإنعاش الاقتصاد. ووفقًا لما أشارَ إليه أحد الخبراء في السياسات الاجتماعية خلال مقابلةٍ أُجرِيَت معه، 'الناس يستخدمون التحويلات للاستهلاك'. وقد أكّدت بيانات مسح ما بعد الأزمة الذي أجراه المركز اللبناني للدراسات في عام 2022 هذا التوجّه، إذ أظهرت أنَّ الأُسَر تَستخدِم التحويلات المالية بشكلٍ أساسي لتلبية احتياجاتها الضرورية، مثل الغذاء والرعاية الصحّية وفواتير الكهرباء.

إلّا أنَّ هذا التركيز على الاستهلاك الفوري يأتي على حساب الاستثمارات طويلة الأمد، مثل التعليم الذي شهدَ تراجعًا ملحوظًا (يونيسف - لبنان، 2023). وفي ظلّ الارتفاع الحادّ في أسعار السلع الأساسية، مثل الغذاء والدواء، فإنَّ إعطاء الأولوية لتأمين مستلزمات العيش الأساسية يُظهِر كيف أنَّ التحويلات، رغم أهمّيتها في دعم صمود الأُسَر، تبقى محدودة من حيث قدرتها على تحفيز التعافي الاقتصادي الشامل، لا بل إنَّها تُعزِّز نمطًا من الإغاثة قصيرة الأمد بدلًا من إرساء تحسينات بنيوية في المشهد الاقتصادي للبلد.

وتُشكّل دولرة الاقتصاد اللبناني عاملًا إضافيًا يُعقّد المشهد، إذ زادت من هشاشة أوضاع المواطنين الذين يتقاضون مداخيلهم بالعملة المحلّية التي تشهد تدهورًا متواصلًا في قيمتها. وفي المقابل، عزَّزَ هذا التحوُّل من القدرة الشرائية للتحويلات المالية، نظرًا إلى أنَّها غالبًا ما تُستلَم بالدولار الأمريكي. وبحسب البنك الدولي (2024)، فإنَّ الأُسَر التي تتلقّى تحويلات مالية أو مداخيل بالدولار تُعَدّ أقلّ عُرضة للوقوع في الفقر. ويُبرِز هذا الواقع الدورَ المزدوج للدولرة، فهي من جهة تُفاقِم التفاوت الاقتصادي، ومن جهة أخرى تُسلّط الضوء على الدور الحيوي الذي تؤدّيه التحويلات في توفير شبكة أمان مالية لأولئك الذين يعتمدون على تدفّقات العملة الأجنبية.

وفيما تُشكّل التحويلات مصدر دعم حيوي قصير الأمد للأُسَر اللبنانية، غير أنَّها لا تُعالِج التحدّيات البنيوية العميقة المتجذّرة في الاقتصاد اللبناني. وتبرز هذه المفارقة بشكل خاصّ عند النظر في التأثيرات واسعة النطاق التي خلّفتها الأزمة على كلٍّ من القطاعَيْن، العام والخاصّ. لقد تَكبَّدَ القطاع الخاصّ تداعيات شديدة تمثّلت بانخفاضٍ حادّ في القدرة الشرائية وتراجُع القدرة على الانخراط في التجارة الدولية. وأدّت الارتفاعات المتزايدة في كلفة التصنيع والكهرباء والنقل، إلى جانب محدودية الوصول إلى رأس المال الاستثماري، إلى إضعاف الاستقرار التشغيلي للقطاع الخاصّ وتقويض قدرته على الصمود الاقتصادي بشكل كبير (ديرهالي، 2023). وتُبرِز هذه المشكلات محدودية التحويلات المالية كحلٍّ فرديّ، إذ تكشف عن مدى تغلغل الضائقة الاقتصادية الهيكلية في مختلف مستويات الاقتصاد، ما يُفاقِم مَواطِن الهشاشة التي تعجز التحويلات وحدها عن معالجتها.

أدّى هذا التدهور الاقتصادي البنيوي إلى تسريع وتيرة هجرة الأدمغة، ما جعلَ لبنان يعاني للحفاظ على قواه العاملة، الماهرة وغير الماهرة على حدّ سواء. وكما أوضحَ أحد الخبراء في مجال العدالة الاجتماعية، 'كانت الهجرة من لبنان في السابق محصورة بالأفراد ذوي المهارات العالية. أمّا اليوم، فقد باتت تشمل أشخاصًا من جميع المستويات المهارية. فبعضهم يهاجر للعمل في وظائف ذات أجر منخفض ولا يستطيع إرسال مبالغ كبيرة من المال، ويفعلون ذلك بدافع الصمود. هذا النمط لم يكن جزءًا من نموذج الهجرة اللبناني، وهو لا يُعزِّز الصمود الاقتصادي في البلد، كذلك فإنّه يخلق فجوةً بين الأجيال، لأنّه لن يكون لدينا شباب أو عمّال مهنيون'.

بالإضافة إلى ذلك، ليست هجرة اليد العاملة مسألةً فردية، بل تُشكّل مشكلة جَمَاعية تُعبّر عن فقر مجتمعي أوسع نطاقًا. فقد خلّفت الأزمة تحدّيات كبيرة طاولت فئات سكّانية متعدّدة، من بينها الشباب والنساء والأُسَر الكبيرة والمتقاعدون والعسكريون. وقد لَخَّصَ أحد الخبراء في مجال التنمية والسياسات هذا الواقع بقوله: 'نحن نشهد أزمة تطاول المجتمع بأسره، ولا تقتصر على شرائح معزولة من الفئات الفقيرة'. في هذا السياق، فإنَّ تداخُل هذه الضغوط الاقتصادية والاجتماعية يُبرِز الطابع الشامل للأزمة في لبنان، موضحًا كيف تؤدّي المشكلات البنيوية إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي، وإلى تقويض النسيج الاجتماعي والبنية الهيكلية للدولة على حدّ سواء.

بالإجمال، بَرَزَ الركود الاقتصادي المستمرّ في لبنان كدافع أساسي لتحفيز الأُسَر على التفكير في الهجرة -سواء عبر القنوات الرسمية أو من خلال وسائل غير نظامية- وذلك باعتبارها استراتيجية ضرورية للصمود الاقتصادي.

القطاع العام في أزمة: شلل سياسي وخلل بيروقراطي

في ظلّ الانهيار الاقتصادي، تَسَبَّبَ الشلل السياسي والخلل البيروقراطي في تفاقم حالة الإحباط المحلّي وتعثُّر الخدمات الأساسية. ولقد خَلَّفَ هذا الاضطراب السياسي والاقتصادي الشامل تداعياتٍ ملموسة على أداء القطاع العام. ونَظَّمَ الموظّفون احتجاجات للتعبير عن استيائهم من ارتفاع كلفة المعيشة وتدهور قيمة رواتبهم. وقد أسهمت هذه الاحتجاجات في إحداث شلل في الإجراءات البيروقراطية التي تُعاني أساسًا من خللٍ مزمن، ما جعلَ الخدمات الحكومية أكثر تقطُّعًا. وأصبحت الإجراءات الحيوية، مثل إصدار بطاقات الهوية وشهادات الولادة وتصاريح العمل ورُخَص القيادة، شبه مستحيلة (مالهوترا، 2022). ووفقًا لما أشارَ إليه أحد الأكاديميين، 'المؤسّسات الرسمية تعمل حاليًا بنصف طاقتها فقط'. ويُبرِز تَداخُل هذه الأزمات الوطنية مع الإخفاقات الإدارية اليومية واقع الدولة المتصدّعة، ما يُقوِّض كثيرًا ثقة المواطنين بقدرتها على حماية الحقوق الأساسية وضمان حوكمة فعّالة.

يُسهِم هذا التدهور في الحوكمة والخدمات العامّة في زعزعة الثقة بقدرة المؤسّسات الرسمية على إدارة شؤون الحُكم اليومية ومعالجة الأزمات البنيوية الأوسع نطاقًا. ويُغذّي ذلك مشاعر الإحباط العام حيال انعدام الآفاق لتحسين الأوضاع، سواء على المدى القريب أو البعيد، ويدفع بالكثير من اللبنانيين إلى البحث عن الاستقرار خارج البلد.

التراجُع في الحقوق الأساسية

يتجلّى الإحباط العام وفقدان الثقة بالحوكمة بشكل صارخ في التراجُع الكبير والمتزايد في الحقوق المدنية والإنسانية الأساسية. وقد أدّت الإخفاقات الاقتصادية والسياسية

العميقة التي طبعت مرحلة ما بعد عام 2019 إلى تآكل الحقوق الأساسية كثيرًا، ولا سيّما حقّ العيش بكرامة. وتشمل المؤشّرات المُقلِقة لهذا التراجُع الزيادة الملحوظة في انتهاكات الحقوق الأساسية، ولا سيّما تلك التي تطاول الأطفال والنساء.

ونظرًا للأوضاع الاقتصادية الصعبة، يعجز عدد كبير من الأُسَر عن تسديد تكاليف التعليم، ما أدى إلى ارتفاعٍ مُثير للقلق في معدّلات التسرُّب من المدارس (اليونيسف - لبنان، 2023). وفي الوقت نفسه، أدّى ارتفاع معدّلات البطالة إلى تآكل حقوق الأطفال والنساء بشكل أكبر، وبالتالي إلى تقويض وصولهم/نّ إلى الفُرَص والأمن (اليونيسف - لبنان، 2022).

وفي الوقت ذاته، ارتفعت نِسَب عمالة الأطفال (شركة آراء للبحوث والاستشارات، 2024)، حيث يُجبَر الأطفال على العمل لإعالة أُسَرهم (اليونيسف - لبنان، 2022). وقد دفع الطابع غير الرسمي لهذا العمل الأطفال إلى الانخراط في ظروف عمل غير آمنة، ما يُمثّل تراجُعًا كبيرًا في حقوق الإنسان الأساسية (اليونيسف - لبنان، 2022).

في لبنان، تُواجِه النساء في الأُسَر التقليدية تحدّيًا مزدوجًا يتمثّل بالتزام الأدوار الجندرية الراسخة إلى جانب تحمُّل مسؤوليات إضافية لإعالة أُسَرهنَّ. ويتفاقم هذا العبء كثيرًا بسبب تدنّي الأجور وظروف العمل غير المستقرّة، ما دَفَعَ عددًا كبيرًا من النساء إلى مغادرة سوق العمل النظامي. وللتغلُّب على هذه القيود، تسعى نساء أخريات لإيجاد وظيفة أو عمل في القطاع غير النظامي لسدّ العجز في دخل الأسرة، فيتخبّطْنَ وسط ضغوط اجتماعية واقتصادية معقّدة في ظلّ عدم الاستقرار الاقتصادي (موهنبلات، 2023).

تبرز حالة انعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي في أبعاد متعدّدة عمومًا، بما في ذلك الضمان الاجتماعي والرعاية الصحّية والتعليم. وقد دفع غياب آليات الدعم المالي وغير المالي الكافية الكثير من النساء اللبنانيات إلى العمل غير النظامي، إذ إنَّ التكاليف الباهظة لخيار المشاركة في القطاع النظامي تجعله غير متاح. بالتالي، إنَّ حالة عدم الاستقرار الاقتصادي السائدة، وأنظمة الدعم غير الكافية، تُبرِز التحدّيات الجذرية التي تُواجِهها المرأة في التوفيق بين الأدوار التقليدية ومتطلّبات سوق العمل غير المستقرّ بشكل متزايد (موهنبلات، 2023).

كشفت هذه الأزمة بشكل متفاوت عن نقاط هشاشة جذرية تتعلّق بالنساء والأطفال الذين يلجأون إلى الهجرة غير النظامية. وفي إحدى المقابلات، وَصَفَ أحد الباحثين في مجال الهجرة المخاطر التي تُواجِهها النساء في أثناء هذه التنقّلات: 'النساء هنَّ الفئة الأكثر هشاشةً... هناك الكثير من التقارير عن الإساءة والسرقة والاعتداء، وحتّى القتل'. تُؤكّد هذه الحوادث تقاطع الهجرة مع ظاهرة غياب القانون وانعدام الأمن التي ما زالت تطاول الفئات الهشّة. كذلك، أشارَ أحد الرؤساء التنفيذيين لمؤسّسة اجتماعية إلى أنَّ 'الحكومة غائبة. فالقوارب تغرق، ولا نعرف ما حدث أو ما هي الإجراءات التي تُتَّخَذ للحماية من هذه الهجرة غير الشرعية'. ولم يؤدِّ هذا الفراغ في الحوكمة إلى تفاقم مخاطر الهجرة فحسب، بل أيضًا إلى تطبيعِ ثقافةٍ تُساوي بين المهارة والنجاح في التهرُّب من هذه الإخفاقات المنهجية.

وأدّى تداخل التكاليف المتزايدة مع المطالب المجتمعية المتضاربة إلى زيادة الضغط على آليات الدعم غير الكافية أساسًا. ويُشير هذا الوضع إلى تراجُعٍ كبير في قدرة لبنان على تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان الأساسية، ولا سيّما حقوق المرأة والطفل، في ظلّ بيئة اجتماعية واقتصادية تزدادُ اضطرابًا.

في ضوء هذه العوامل، يجب فهم الهجرة كاستراتيجية معقّدة مدفوعة بالسعي لتعزيز الحقوق والفُرَص في الخارج، إلى جانب الاعتماد على التحويلات المالية لضمان الحقوق الأساسية محلّيًا. ولا يقتصر دور التحويلات المالية على كونها دعائم اقتصادية أساسية فحسب، بل تُشكّل أيضًا أدوات للتفاوض على الحقوق، في ظلّ عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المستمرّ في لبنان.

لقد أسهمت هذه العوامل مُجتمِعَةً في تسريع الهجرة بشكل ملحوظ، حيث يسعى الناس لتحسين سُبُل عيشهم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وربّما الحصول على الإقامة في الخارج. ويشمل هذا التوجُّه مجموعةً واسعةً من العمالة الماهرة وغير الماهرة، مع تركيزٍ كبير على الشباب الذين يسعون للحصول على فُرَص تعليمية ومهنية في الخارج. ولقد تَغَيَّرَ التفضيل التقليدي للمهاجرين الذكور، حيث باتت تُعطى الأولوية للعضو في الأسرة الأكثر احتمالًا للنجاح، بغضّ النظر عن جنسه. ولقد أدّى هذا التحوُّل إلى توسيع دور المرأة بشكل ملحوظ في دعم الصمود الاقتصادي لأسرتها.

تعكس هذه التطوّرات قساوة الأزمات المستمرّة في لبنان على أرض الواقع، وتُلقي الضوء على التحدّيات الهيكلية الشديدة والاستجابات العملية للشعب اللبناني. وفي ظلّ تفاقم حالة عدم الاستقرار والإخفاقات المنهجية، تتكيّف الأُسَر اللبنانية مع هذه الظروف الصعبة بدافع الضرورة في سبيل تأمين مستقبل أفضل. ويُبرِز هذا الواقع المرير الحاجة المُلِحّة إلى إصلاحات شاملة لمعالجة القضايا المنهجية وإعادة بناء العقد الاجتماعي لدعم جميع المواطنين اللبنانيين بفعّاليةٍ أكبر.

ومع فشل الحكومة في تنفيذ الإصلاحات اللازمة أو ضمان سُبُل العيش، أصبحت الهجرة الملاذ الأخير للصمود. في الواقع، الهجرة غير النظامية ليست مجرّد استجابة فردية أو عائلية، بل هي انعكاسٌ أوسع للانهيار المؤسّسي في لبنان. ومع ذلك، وكما أشارَ أحد أعضاء المجلس التنفيذي لإحدى المنظّمات غير الحكومية، 'لا يمكن [كمنظّمات مجتمع مدني] أن يكتمل نهجُنا إذا لم تعمل الحكومة على تطبيق الإصلاحات على المستوى الوطني'. لقد أدّت هذه الإخفاقات المنهجية إلى تفاقم هجرة الأدمغة والفقر والتشرذُم الاجتماعي، ولا سيّما في المناطق المحرومة مثل طرابلس، حيث ترسّخت الهجرة غير النظامية كرمز صارخ لليأس الاقتصادي.

الخلاصة

نظرًا للتحدّيات الاقتصادية والسياسية العميقة التي تزيد الهجرة من لبنان، من الضروري دراسة كيفية تأثير هذه العوامل في خيارات الهجرة والتصوُّرات حيالها. ولفهم هذه الظاهرة بعمق، نستند إلى مسحٍ وطني أجراه المركز اللبناني للدراسات في عام 2022. وقد كشفَ المسح، الذي شَمَلَ 1201 مشارك، أنَّ 45% منهم ذكروا أنَّهم لم يشغلوا أيّ وظيفة خلال الشهور الاثني عشر الماضية.

العمالة والبطالة: السؤال الأوّل: هل شغلتَ وظيفةً خلال الشهور الاثني عشر الماضية؟

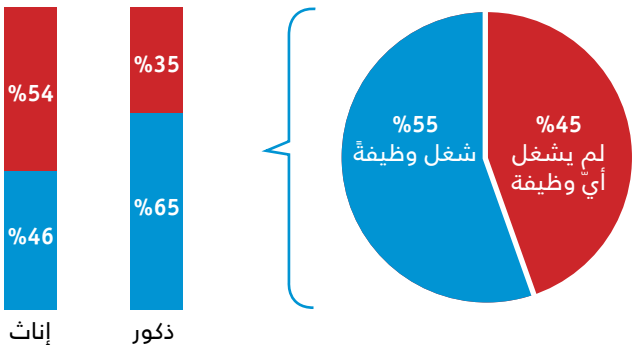

القاعدة: العيّنة الإجمالية، 1,201

كذلك، أظهرَ المسح التأثير الواسع للأزمات المالية والاقتصادية في لبنان، كاشفًا عن حقائق اقتصادية قاسية: حوالى 70% من الأُسَر التي شملها المسح تكسب أقلّ من 6 ملايين ليرة لبنانية شهريًا، أي ما يُعادِل 140 دولارًا أمريكيًا فقط بسعر السوق الموازي البالغ 43 ألف ليرة لبنانية مقابل الدولار الأمريكي، ما يؤكّد الضغوط المالية الشديدة التي تفاقمت بسبب تراجُع قيمة العملة.

دخل الأسرة سعر صرف الدولار في السوق السوداء: دولار أمريكي (د.أ)/ليرة لبنانية = 43,000

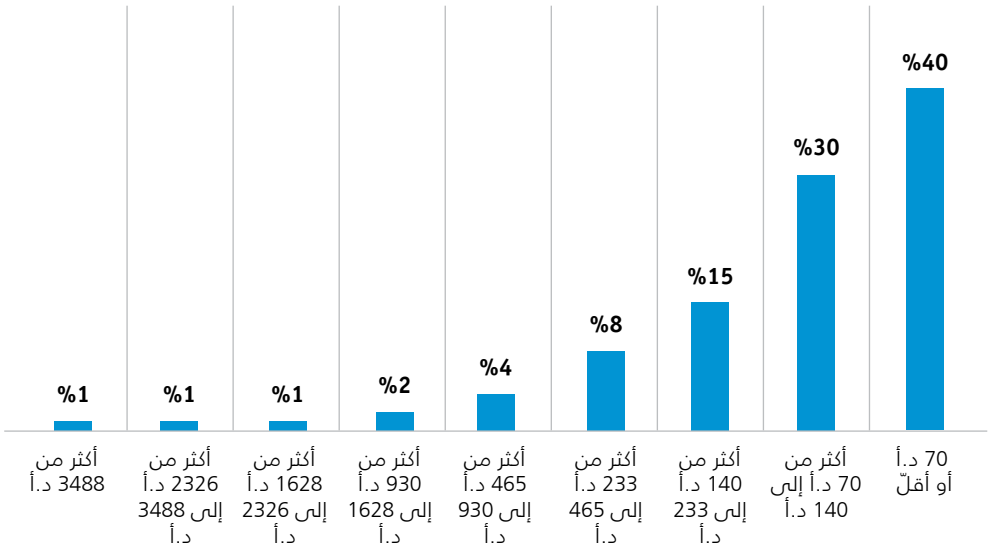

القاعدة: العيّنة الإجمالية، 1,201

أُجبَرَ هذا الضغط الاقتصادي الأُسَر اللبنانية على إجراء تعديلات جذرية في حياتها اليومية. فقد قلّصَ 58% من المشاركين استهلاكهم للمرافق الأساسية، كالإنارة والتدفئة والمياه. علاوةً على ذلك، كشف المسح نفسه الذي أجراه المركز اللبناني للدراسات أنّ 51% و53% من المشاركين قلّلوا من استهلاكهم للأغذية وتفاعلاتهم الاجتماعية، بينما عمدَ 43% منهم إلى تأجيل الرعاية الطبّية الأساسية، أو تخلّوا عنها بسبب القيود المالية. تُبرِز هذه الإحصاءات الضغوط الاجتماعية والاقتصادية الحادّة التي تُواجِهها الأُسَر اللبنانية، ما يعكس اتّجاهاتٍ أوسع للانكماش الاقتصادي والضائقة الاقتصادية.

العمالة والبطالة: السؤال الأوّل: هل شغلتَ وظيفةً خلال الشهور الاثني عشر الماضية؟

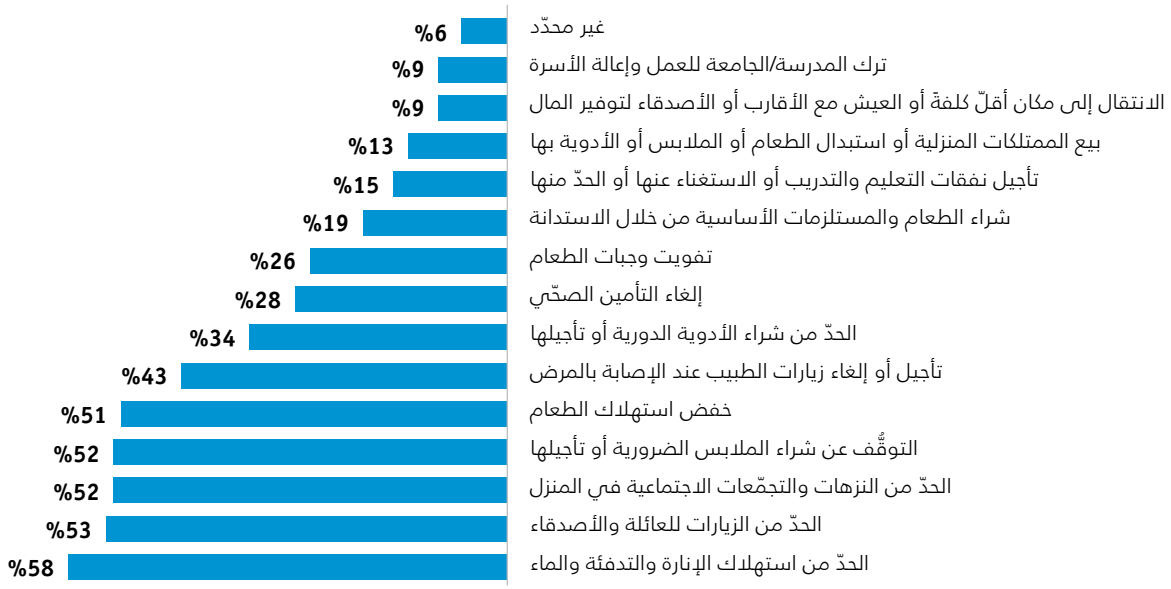

القاعدة: العيّنة الإجمالية، 1,201

هناك أيضًا تراجُع ملموس في الثقة بالمؤسّسات الحكومية. فقد عبّرت نسبةٌ ساحقةٌ بلغت 89% من المشاركين في المسح عن تراجُع ثقتها بقدرة الدولة على معالجة الأزمة بفعّالية. ويرتبط هذا الإحباط تجاه فعّالية الحكومة ارتباطًا وثيقًا بنيّات الهجرة.

الثقة بالحكومة

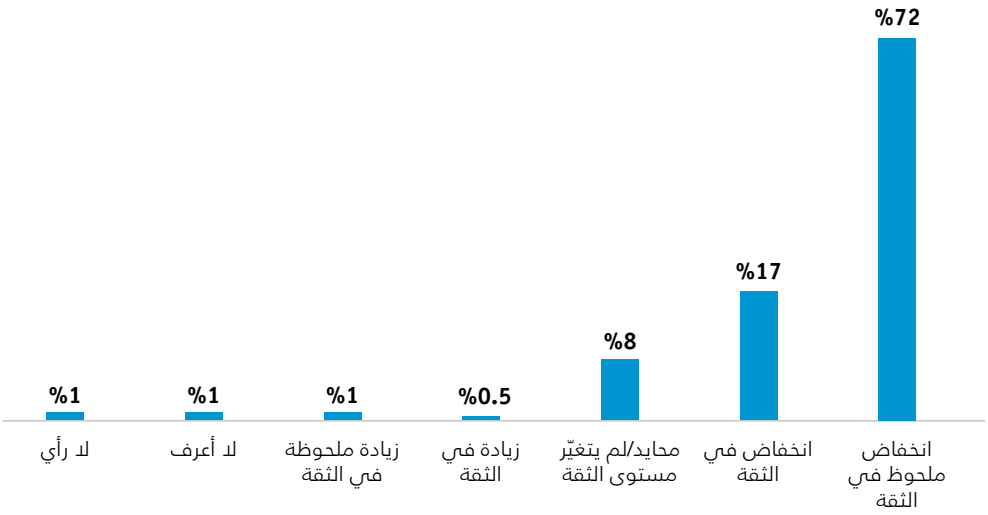

القاعدة: العيّنة الإجمالية، 1,201

ويُذكَر أنّ 53% من المشاركين يرغبون في مغادرة لبنان نهائيًا، مدفوعين أساسًا بعوامل اقتصادية وسياسية مزدوجة. واعتبرَ 78% من المهاجرين المُحتمَلين أنّ الإصلاحات الاقتصادية عاملٌ أساسيٌّ في ردعهم عن المغادرة، مع تأكيد الحاجة الماسّة إلى الإصلاحات في القطاع الأمني (52%) والقطاع المصرفي/المالي (47%).

أُفكّر في الهجرة

هل ترغب في الهجرة بشكل دائم من لبنان؟ القاعدة: العيّنة الإجمالية، 1,201

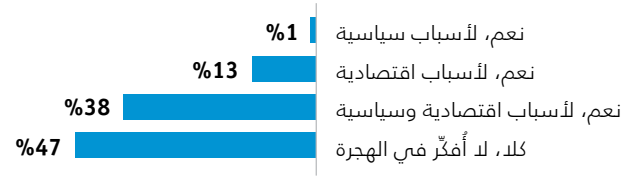

إذا كنت قد عبّرت عن رغبتك في الهجرة بشكل دائم، ما الإجراءات أو الإصلاحات الحكومية التي تجعلك تُفضّل البقاء في لبنان؟ القاعدة: 632

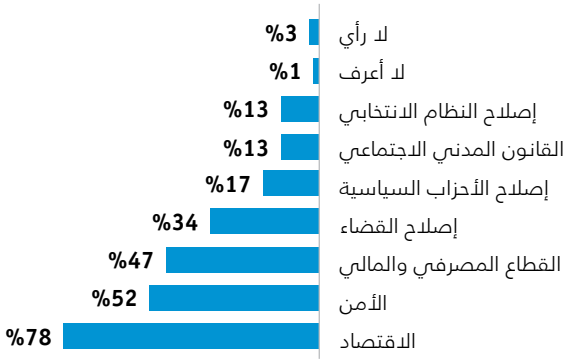

أبدى 60% من المشاركين في المسح تشاؤمهم حيال المستقبل، فيما عَبَّرَ 77% عن عدم ثقتهم بقدرة أيّ حكومة جديدة على حلّ الأزمة.

التصوُّرات حول المستقبل

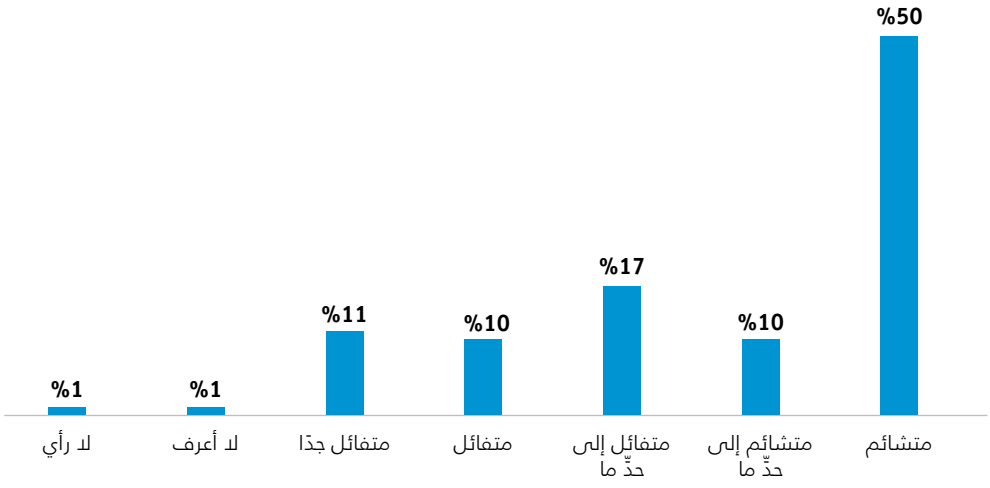

القاعدة: العيّنة الإجمالية، 1,201

أشارَ 89% إلى انخفاض الثقة بالحكومة، أو تراجُعها بشكل ملحوظ، عقب استجابتها للأزمة. وأرادَ أكثر من 60% من المشاركين أن تُركّز الحكومة على توفير الخدمات الأساسية وتثبيت العملة. وأكّدَ 44% من المشاركين ضرورة استقلالية القضاء، بينما طالبَ 43% بتطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتشكيل الهيئة المعنيّة بمكافحته.

إصلاحات من شأنها إحداث فرق

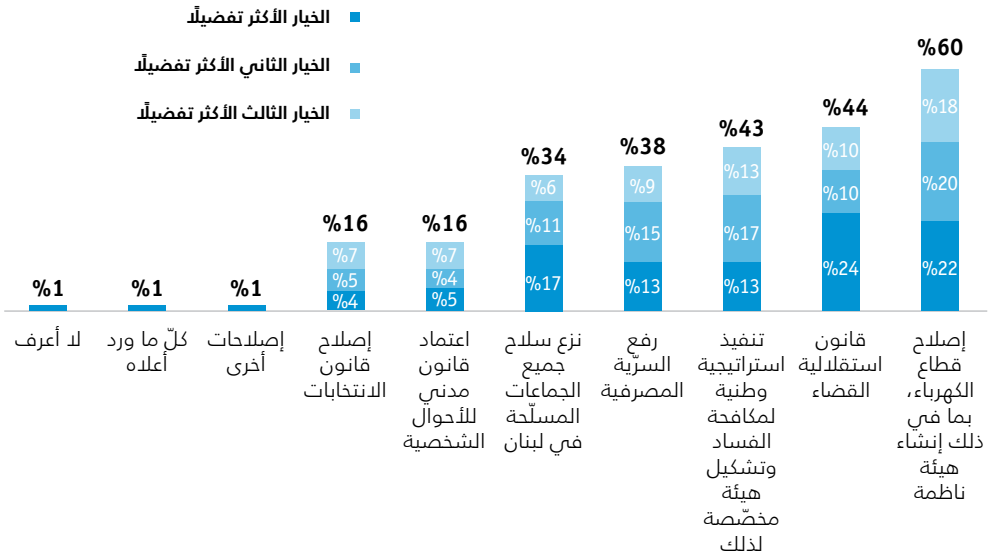

القاعدة: العيّنة الإجمالية، 1,201

تكشف نتائج المسح عن حاجةٍ مُلِحّة لإصلاحاتٍ شاملة من أجل استعادة ثقة الناس ومعالجة الهجرة المستمرّة من لبنان. فقد أدّى استمرار الإخفاقات الحكومية في إدارة الأزمات والإصلاح إلى تفاقم هذا الوضع، كاشفًا عن العلاقة المعقّدة بين عدم الاستقرار الاقتصادي والخلل السياسي وقرارات الهجرة. وتُظهِر البيانات كيف أنّ تصوُّرات الحوكمة غير الفعّالة في معالجة التحدّيات الاقتصادية والإدارية تُعزِّز كثيرًا نيّات الهجرة. ولتحقيق الاستقرار في المشهد الاجتماعي والاقتصادي في لبنان، من الضروري معالجة هذه القضايا المترابطة، وإعادة بناء الثقة في المؤسّسات الرسمية، والحدّ من العوامل التي تُسهِم في التدفُّق الكبير للمواطنين نحو الخارج.

المحور الثاني: سوء إدارة الحكومة للأزمات

يكشف اعتماد الحكومة اللبنانية الواضح على التحويلات المالية والتدابير الاقتصادية الآنية، بما في ذلك تشجيع السياحة والهجرة لتحفيز التحويلات، عن تخلٍّ مُقلِق عن مسؤوليتها في معالجة الأزمات المنهجية في البلد (دياب، فريق تحليل الأزمات في لبنان التابع لمنظّمة ميرسي كور، وزغيب، 2022). وقد برزَ هذا النهج وسط انتقادات لاذعة لإدارة الحكومة للأزمات، حيث وصف المشاركون في المقابلات سياساتها بأنّها 'رديئة' و'ناقصة' و'غائبة' و'غير كافية'.

وفيما يلجأ الأفراد والأُسَر إلى الهجرة كاستراتيجيةٍ للصمود، فشلت الحكومة في تطبيق إصلاحات جوهرية لتحقيق الاستقرار في المشهد الاجتماعي والاقتصادي في لبنان، وتخفيف معاناة الفئات الأكثر هشاشةً (هيومن رايتس ووتش، 2024)، بل سهّلت الاعتماد على المغتربين لإرسال العملة الصعبة إلى لبنان، مع تشجيع السياحة وزيارات المغتربين كمصادر للدعم الاقتصادي (شهيّب، 2022). وهذا الاعتماد على الدعم المالي الخارجي والتدابير المؤقّتة يدلّ على فجوة كبيرة في الحوكمة الفعّالة والتخطيط الاستراتيجي على المدى الطويل.

ينقسم هذا المحور إلى قسمَيْن رئيسيَّيْن. يتناول القسم الأوّل انتقال المسؤوليات الحكومية إلى المنظّمات الدولية والمجتمع المدني، كاشفًا كيف تولّت هذه المجموعات بشكل متزايد أدوارًا يُفترَض أن تُديرها الدولة. أمّا القسم الثاني، فيبحث في تنامي حالة عدم اليقين لدى المغتربين اللبنانيين بشأن استمرار دعمهم من خلال التحويلات المالية، مع تسليط الضوء على التعقيدات والهواجس التي تُؤثّر في قراراتهم.

نقل المسؤولية إلى المنظّمات الدولية والمجتمع المدني

مع عجز الحكومة وغياب نيّتها في تحمُّل مسؤولياتها، اضطرّت المنظّمات الدولية ومنظّمات المجتمع المدني إلى التدخُّل لسدّ الفراغ وتلبية الاحتياجات المتزايدة. ورغم ذلك، فإنّ الاحتياجات تفوق الميزانيات والقدرات.

إرسال التحويلات أم عدم إرسالها؟

يُواجِه المغتربون معضلةً أساسية. فهم يتردّدون إلى حدّ كبير في إرسال الأموال لاستخدامها في المبادرات الحكومية المحلّية، وذلك لعدم ثقتهم بالدولة ومؤسّساتها. ويتفاقم هذا الوضع مع إدراك المغتربين للفساد المستشري، وغياب الشفافية، وغياب المساءلة في الحكومة، ولا سيّما مع ازدياد وصولهم إلى المعلومات والأخبار، وخصوصًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وكما قالَ رئيس أحد مراكز الأبحاث حول الهجرة في مقابلةٍ معه: 'اليوم، لدينا وسائل التواصل الاجتماعي. يعرف الناس فورًا ما يحدث في مُدُنهم وبلداتهم. ويستطيع المغتربون الآن بسهولة معرفة ما يحدث في مُدُنهم وقراهم وأين تذهب أموالهم'.

في الوقت نفسه، يُواصِل المغتربون عمومًا سعيهم لمساعدة الأفراد والأُسَر. ووفقًا لمدير مركز سياسات لبناني: 'اليوم، لا يتردّد موظّف لبناني شاب مُقيم في الخارج في إرسال 100 دولار أمريكي لوالدَيْه، لأنّ هذا المبلغ يُحدِث فرقًا'. ولذلك، لجأ المغتربون إلى إرسال الأموال مباشرةً إلى أقاربهم أو منظّمات المجتمع المدني عبر الوكالات المالية والمؤسّسات المالية غير المصرفية، أو من خلال إحضار النقود مباشرةً عند زيارة لبنان.

وقد أسهمَ ذلك في تفاقم الاقتصاد النقدي والطابع غير النظامي للتحويلات النقدية، ما أدّى إلى تزايد الشواغل بشأن تفاقم الفساد والتهرُّب الضريبي وتبييض الأموال وغيرها من الممارسات غير القانونية. ووفقًا لتقرير المرصد الاقتصادي للبنان الصادر عن البنك الدولي لربيع 2023، 'في أعقاب الأزمة المالية غير المسبوقة التي شهدها لبنان، جاءَ الاقتصاد النقدي ليحلّ تدريجيًا محلّ القطاع المصرفي. [...] والسبب الرئيسي لانتشار الاقتصاد النقدي، فقدان الثقة بالقطاع المصرفي المتعثّر'. وفي ضوء القيود الحكومية المفروضة على الاستثمار في التعليم، يمكن أن تلعب هذه التحويلات دورًا حاسمًا في مساعدة الشباب على مواصلة تعليمهم.

وفيما يمكن لمس أثر الإخفاقات الحكومية على المدى القصير في مختلف القطاعات، غير أنّ الأثر على المدى الطويل يبدو مُقلِقًا أكثر، إذ يُشير إلى 'جيلٍ ضائع'. ووفقًا لإيتي هيغينز، نائبة ممثّل منظّمة الأمم المتّحدة للطفولة (اليونيسف) في لبنان، فإنّ وضع الشباب في لبنان مُقلِقٌ ويُشير إلى عواقب وخيمة على التماسك الاجتماعي في لبنان: 'الاستثمارات ضرورية لضمان ألّا تمنعهم [الشباب] الهواجس المالية من الحصول على ما يحتاجونه من تعليمٍ ومهارات لإيجاد عملٍ لائق والإسهام في استقرار لبنان وازدهاره' (أخبار الأمم المتّحدة، 2022).

المشهد المتغيّر ومستقبل العقد الاجتماعي

تُعَدّ التغيُّرات الديموغرافية أيضًا من النتائج على المدى الطويل، وتُعزى أساسًا إلى الهجرة والتباطؤ الديموغرافي. ويتوقّع صندوق الأمم المتّحدة للسكّان أن تزداد نسبة اللبنانيين الذين تبلغ أعمارهم 60 عامًا وما فوق 'بأكثر من ضعفَيْن' بحلول عام 2050 (صندوق الأمم المتّحدة للسكّان والرابطة الدولية لمساعدة المسنّين، 2024).

على المستوى الوطني، يُسهِم عجز الدولة أو عدم رغبتها في إنفاذ سيادة القانون، بالإضافة إلى أوجه الهشاشة في القضاء، في زعزعة العقد الاجتماعي بين المواطنين والحكومة. ويُعَدّ الاعتماد على التحويلات المالية والمساعدات الخارجية والمنظّمات الدولية ومنظّمات المجتمع المدني أمرًا غير مستدام، ويؤدّي إلى تراجُع الرغبة في المساعدة لدى المغتربين والجهات المانحة (وليمز، 2021).

لقد فاقمت الحكومة اللبنانية أزمةً تَسَبَّبَتْ بها من خلال تفضيلها الحلول قصيرة المدى، ما زادَ من اعتماد البلد على التحويلات المالية والمساعدات الخارجية. وقد أدّى هذا النهج فعليًا إلى تحميل المنظّمات الدولية والمجتمع المدني مسؤولياتٍ جوهرية، كاشفًا عن عجزٍ متجذّر في الحوكمة. وكانت النتيجة اتّساع التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والخلل الشديد في العقد الاجتماعي، الأمر الذي زعزعَ الثقة الأساسية بين الدولة ومواطنيها.

وفي الوقت نفسه، فإنّ إحجام المغتربين عن التعامل مع قنوات التحويلات المالية يدلّ على خيبة أمل عميقة تجاه الإطار المؤسّسي المتعثّر في لبنان. ويؤكّد هذا التباعد المتزايد الحاجةَ المُلِحَّة لإصلاحاتٍ شاملة في الحوكمة. فمن دون تغييرات جوهرية وتحويلية، قد تتفاقم حالة عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في لبنان، وقد يتصدّع تماسكه الاجتماعي. لذلك، لا بدّ من معالجة هذه الإخفاقات في الحوكمة من أجل استعادة الشرعية المؤسّسية وضمان الاستقرار على المدى الطويل.

الخاتمة

تتشابك أزمة الهجرة في لبنان بشكلٍ وثيق مع ديناميّاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. اقتصاديًا، يُواجِه البلد تحدّياتٍ جسيمة، منها آثار 13 شهرًا من النزاع، والاقتصاد المتعثّر، ومعدّلات البطالة المرتفعة، والتضخّم المتزايد جرّاء الفساد المستشري وسوء الإدارة. تحدّ هذه المشكلات الاقتصادية بدرجة كبيرة من فُرَص العمل وآفاق الدخل، ما يدفع عددًا كبيرًا من اللبنانيين إلى البحث عن حياة أفضل في الخارج.

سياسيًا، يُعاني نظام الحوكمة في لبنان من الطائفية والجمود السياسي وغياب الفعّالية في صنع السياسات. وتُسهِم أزمة الحوكمة هذه في ضعف تقديم الخدمات العامّة، وزوال الحقوق الأساسية، واليأس لدى السكّان، ما يدفع الأفراد أكثر فأكثر نحو الهجرة.

اجتماعيًا، تدهورت فُرَص الحصول على التعليم والرعاية الصحّية والخدمات الأساسية بنوعية جيّدة، ولا سيّما بالنسبة إلى المجتمعات المهمّشة والفئات الهشّة. كذلك، يُضعِف هذا التآكل في الأُسُس الاجتماعية آفاقَ التطوُّر الشخصي والمهني في لبنان، ما يُجبِر أصحاب الاختصاصات والمهارات والشباب على البحث عن فُرَص في أماكن أخرى.

بالتالي، إنَّ عدم الاستقرار الاقتصادي، وأزمات الحوكمة السياسية، وزوال الأُسُس الاجتماعية، كلّها عوامل تُسلّط الضوء على تعدُّد أوجه أزمة الهجرة في لبنان. فالتحدّيات الاقتصادية تحدّ من خلق فُرَص العمل ونموّ الدخل، كذلك يُعرقل الجمودُ السياسي الحوكمةَ الفعّالة وتوفير الخدمات العامّة، وتُضعِف التفاوتات الاجتماعية النسيجَ الاجتماعي. وتُولِّد هذه العوامل موجةً من الهجرة المدفوعة بالضائقة الاقتصادية، والإقصاء السياسي، واللامساواة الاجتماعية.

إنَّ معالجة هذه التحدّيات المترابطة من خلال إصلاحات شاملة أمرٌ أساسيٌّ لوقف موجة الهجرة، النظامية وغير النظامية، وتعزيز التنمية المستدامة في لبنان. فمن خلال تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتحسين الحوكمة السياسية، وترسيخ الأُسُس الاجتماعية، يمكن أن يحدّ لبنان من دوافع الهجرة، ويُحافظ على رأسماله البشري، ويبني مجتمعًا أكثر مرونةً للمستقبل.

ليس هناك بديل أو حلّ سريع للأزمة في لبنان؛ وحدها الإصلاحات الجوهرية، والمؤسّسات الحكومية ذات المصداقية، ونيّة الالتزام الثابت بسيادة القانون والحوكمة الفعّالة، يمكنها معالجة الأسباب الكامنة وراء الهجرة الجَمَاعية. وفيما تُعَدّ التغييرات الشاملة ضروريةً لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، يُمكن أن تُخفِّف التدابير الفورية أيضًا الأثر المباشر، وتمنع تفاقم أزمة الهجرة.

1. تعزيز الاستجابة للهجرة غير النظامية استنادًا إلى البيانات والتعاون

التوصية: اعتماد آليات شاملة لرصد اتّجاهات الهجرة، وتحديد الفئات الهشّة، وتقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للهجرة غير النظامية.

السياق: لا تنطوي الآليات الحالية لرصد اتّجاهات الهجرة على أبعاد مُراعية للنوع الاجتماعي، كذلك فإنَّها لا تُحدِّد الفئات الهشّة والأثر الاجتماعي والاقتصادي للهجرة غير النظامية.

الإجراءات: عند تطوير آليات الرصد الشاملة المُقترَحة، ينبغي إعطاء الأولوية للمقاربات المُراعية للنوع الاجتماعي من خلال تطوير برامج مُستهدَفة لدعم النساء والأطفال، بما في ذلك الحصول على المساعدة القانونية، والاستشارات النفسية المتعلّقة بالصدمات، وتدابير الحماية.

2. تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية

التوصية: تنفيذ 'الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية' التي اعتُمِدَت في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وأُطلِقَت في شباط/فبراير 2024 من أجل إرساء سياسات اجتماعية مستدامة وشاملة تُشكّل شبكة أمان اجتماعي للأفراد، وتُشجّعهم بالتالي على البقاء في لبنان بدلًا من الهجرة الشرعية أو غير الشرعية.

السياق: لقد كانت السياسات الاجتماعية السابقة مُجزَّأة، وركّزت على التدخّلات غير المستدامة. أمّا الاستراتيجية الجديدة، فتَعِد بتقديم خدمات رعاية صحّية أساسية وشاملة، وتسعى لإنشاء أرضية للحماية الاجتماعية.

الإجراءات: إعطاء الأولوية لتقديم رعاية صحّية شاملة، ووضع أرضية متينة للحماية الاجتماعية. إشراك منظّمات المجتمع المدني في رصد التنفيذ وضمان شفافيته.

3. تنظيم إمكانية الوصول إلى الإدارات العامّة

التوصية: توحيد ساعات عمل المكاتب الحكومية وتوضيحها لتحسين الوصول إليها وتبسيط الإجراءات الإدارية.

السياق: أيّام العمل غير الواضحة والإجراءات المعقّدة تُعرقل الوصول إلى الخدمات العامّة. إنّها علاقة شخصية وثيقة ومُعاشة ويومية بين المواطنين والدولة، ما يُضعِف العقد الاجتماعي. ويشمل ذلك إصدار الوثائق الضرورية لبدء عملية الهجرة القانونية، ما يُسبّب تأخيرات في تحقيق تطلُّعات الهجرة، أو يؤدّي إلى تزايُد حالة الإحباط واليأس.

الإجراءات: تطبيق جدول زمني ثابت للإدارات العامّة مع فواصل زمنية قصيرة ومنتظمة. تبسيط الإجراءات الإدارية وتوضيحها لعامّة الناس. إشراك منظّمات المجتمع المدني للإشراف وضمان الشفافية والكفاءة.

4. وضع استراتيجية لجذب استثمارات المغتربين

التوصية: وضع استراتيجية شاملة للاستفادة من تمويل المغتربين من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

السياق: يفتقر لبنان حاليًا إلى استراتيجية موحّدة بشأن المغتربين. وقد بدأت بعض البلديات الاستفادة من دعم المغتربين.

الإجراءات: تعزيز فُرَص الاستثمار للمغتربين. وضع برامج تهدف إلى إشراك المغتربين في التنمية الوطنية. ضمان مساهمة الاستثمارات في النموّ الاقتصادي على المدى البعيد. إقامة شراكات مع منظّمات المجتمع المدني لتسهيل مشاركة المغتربين ورصدها.

5. إعادة تقييم نهج الاختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل وأساليب جمع البيانات الأخرى

التوصية: اعتماد برامج حماية اجتماعية شاملة.

السياق: تُعتبَر استراتيجيات المساعدة والحماية الاجتماعية، وأساليب جمع البيانات المتعلّقة بالفقر متعدّد الأبعاد، ورعاية الطفل، عوامل مهمّة في تحديد احتياجات الفئات الأكثر هشاشةً من أجل تقديم الدعم الكافي لها.

الإجراءات: إعادة النظر في برامج الحماية الاجتماعية وأساليب وأدوات جمع البيانات المُستخدَمة في الوزارات وعلى مستويات أخرى متعدّدة لضمان شموليتها وتلبيتها لاحتياجات الفئات الأكثر هشاشةً.

6. التحقيق في الانتهاكات المتعلّقة بعمالة الأطفال

التوصية: تطبيق قوانين العمل، بما في ذلك الحدّ الأدنى لسنّ العمل، وحظر عمل القاصرين، وفرض قيود على ساعات وظروف عمل الأطفال فوق سنّ 13 عامًا ودون سنّ 16 عامًا، المسموح لهم بالعمل بموجب شروط محدّدة وفقًا لقانون العمل اللبناني.

السياق: نظرًا لتدهور الوضع الاقتصادي وزيادة معدّلات التسرُّب المدرسي، يلجأ الأطفال إلى وظائف غير نظامية لإعالة أُسَرهم. وفي هذه الوظائف، لا تُحترَم غالبًا شروط العمل وساعاته المحدّدة في القوانين اللبنانية.

الإجراءات: تعيين موظّفين محلّيين لتلقّي الشكاوى حول الانتهاكات المتعلّقة بعمالة الأطفال والتحقيق فيها. ملاحقة أصحاب العمل المسؤولين عن هذه الانتهاكات قانونيًا. تقديم المساعدة النفسية والاجتماعية والطبّية والاقتصادية إلى الأطفال العاملين.

المراجع

عبد الباقي، ساندرا. 'لم أستطع أن أرى مستقبلًا: لبنان يخسر شبابه في موجة هجرة جديدة'. بيروت اليوم، 8 تشرين الثاني/نوفمبر، 2021.
https://beirut-today.com/2021/11/08/i-could-not-see-a-future-lebanon-losing-youth-in-new-wave-of-emigration/#:~:text=The%20economic%20crisis%20and%20the%20devaluation%20of%20the,lost%20more%20than%2090%20percent%20of%20its%20value.

مؤسّسة تقييم قدرات المشروعات الإنسانية. 2022. 'لبنان: الأثر الإنساني للأزمة على الأطفال'. مذكرة إحاطة من شبكة عناية أفضل. '.
https://bettercarenetwork.org/sites/default/files/2022-07/20220531_acaps_briefing_note_lebanon_impact_of_crisis_on_children.pdf

الباروميتر العربي. 2024. 'رؤى حول الهجرة في لبنان: ورقة حقائق الرأي العام 2024'.
https://www.arabbarometer.org/2024/08/lebanon-migration-insights-2024-public-opinion-factsheet/.

شركة آراء للبحوث والاستشارات. 'عمالة الأطفال في لبنان: فهم آليات إعادة إنتاج الفقر'. 10 كانون الثاني/يناير، 2024.
https://www.ararac.com/blog/childlabourinlebanon-en.

برازي، معن. 'مفترق طرق اقتصادي في لبنان'. لبنان الآن، 3 كانون الثاني/يناير، 2024.
https://nowlebanon.com/lebanons-economic-crossroads/.

شهيّب، كريم. 'في حاجة ماسّة للمغتربين: لبنان يتوسّل لضخّ سيولة سياحية'. الجزيرة، 27 حزيران/يونيو، 2022.
https://www.aljazeera.com/news/2022/6/27/desperate-for-diaspora-lebanon-begs-for-tourism-cash-injection.

تشوليوينسكي، ريشارد. 2023. 'فهم نظام الكفالة للعمالة المهاجرة في قطر والشرق الأوسط عمومًا، مع كبير اختصاصيي الهجرة في منظّمة العمل الدولية، ريشارد تشوليوينسكي'. صحيفة جورج تاون للشؤون الدولية.

https://gjia.georgetown.edu/2023/02/01/the-kafala-system-a-conversation-with-ryszard-cholewinski/.

درهالي، مسعود. 'انخفاض نشاط القطاع الخاصّ في لبنان إلى أدنى مستوى له في سبعة أشهر مع انخفاض الإنتاج والطلبات الجديدة'. ذا ناشيونال نيوز بيزنس، 5 أيلول/سبتمبر، 2023.
https://www.thenationalnews.com/business/economy/2023/09/05/lebanon-private-sector-activity-falls-to-7-month-low-as-output-and-new-orders-decline/.

دياب، جاسمين ليليان، فريق تحليل الأزمات في لبنان التابع لمنظّمة ميرسي كور، وسامي زغيب. 2022. 'تقرير موضوعي: فهم التحويلات المالية كاستراتيجية للتكيُّف في ظلّ أزمات لبنان - الفُرَص والتحدّيات أمام الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة'. ميرسي كور.
https://mercycorps.org.lb/wp-content/uploads/2022/11/Understanding-remittances-as-a-coping-strategy-amidst-Lebanons-crises-opportunities-and-challenges-for-aid-actors-1.pdf.

دياب، جاسمين ليليان وإبراهيم جوهري. 2023. 'النزاع والأزمة والهجرة: الهجرة البحرية غير النظامية من لبنان منذ عام 2019'. مؤسّسة فريدريش ناومان من أجل الحرّية.
https://www.freiheit.org/publikation/conflict-crisis-and-migration.

هيومن رايتس ووتش. 2024. 'أحداث لبنان عام 2023'.
https://www.hrw.org/world-report/2024/country-chapters/lebanon.

مالهوترا، ريما. 'الفقر المدقع وحقوق الإنسان في لبنان: أزمة أطفال في لبنان'. منظّمة إنقاذ الطفولة، 11 أيّار/مايو، 2022.
https://www.savethechildren.net/blog/extreme-poverty-and-human-rights-lebanon-children-s-crisis-lebanon#:~:text=This%20is%20keeping%20children%20out%20of%20school%20and,to%20obstacles%20to%20birth%20registration%20and%20identity%20documents.

موهنبلات، ديبي. 'النساء اللبنانيات يجدْن عملًا، إنْ استطعْنَ الحصول عليه، ‹عبثي› بسبب الظروف الاقتصادية'. ذا ميديا لاين، 31 أيّار/مايو، 2023.
https://themedialine.org/people/lebanese-women-find-work-if-they-can-get-it-senseless-due-to-economic-conditions/.

رويترز. 'لبنان يُخفِّض سعر الصرف الرسمي بنسبة 90%'. 1 شباط/فبراير، 2023.
https://www.reuters.com/markets/currencies/lebanon-sharply-devalues-official-exchange-rate-central-bank-says-2023-02-01/.

مجموعة البنك الدولي. '300 مليون دولار أمريكي لتوسيع نطاق دعم الأُسَر اللبنانية الفقيرة والمحتاجة وتعزيز نظام توفير شبكة الأمان الاجتماعي'. 25 أيّار/مايو، 2023.
https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/05/25/us-300-million-to-scale-up-support-to-poor-and-vulnerable-lebanese-households-and-strengthen-social-safety-net-delivery.

مجموعة البنك الدولي. 2024. 'لبنان: معدّل المشاركة في القوى العاملة، بحسب الجنس (% السكّان بعمر 15 عامًا وما فوق) (تقديرات منظّمة العمل الدولية النموذجية)'. بوّابة بيانات النوع الاجتماعي.
https://liveprod.worldbank.org/en/economies/lebanon#:~:text=In%20Lebanon%2C%20the%20labor%20force,older%20that%20is%20economically%20active.

برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في لبنان. 'الدور والأهمية المتزايدان للتحويلات المالية في لبنان'. أيّار/مايو 2023.
https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-06/remittances_report_june_2023.pdf

اليونيسف في لبنان. 'وزارة التربية والتعليم تُطلِق "الصندوق الائتماني للتربية (TREF)" لدعم مرحلة التحوُّل وتعزيز المرونة والحوكمة الفاعلة في قطاع التعليم في لبنان'. 22 حزيران/يونيو، 2022.

اليونيسف في لبنان. 2023. 'مُحاصَرون في دوّامة الانهيار: الأعباء القاسية للأزمة في لبنان على الأطفال - كانون الأوّل/ديسمبر 2023'.
https://www.unicef.org/lebanon/ar/media/10866/file/UNICEF%20CFRA%202023%20AR.pdf.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. 2024. 'لبنان - حالة طوارئ معقّدة'. ورقة حقائق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية رقم 1، السنة المالية 2024.
https://www.usaid.gov/sites/default/files/2024-04/2024-04-03_USG_Lebanon_Complex_Emergency_Fact_Sheet_1.pdf.

هيئة الأمم المتّحدة للمرأة، 'في-مايل'، ومنظّمة 'كفى'. 2023. 'نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي في خضمّ الأزمة الإنسانية في لبنان: نساء وفتيات مفقودات: ما نعرفه حتّى الآن'. هيئة الأمم المتّحدة للمرأة في لبنان.
https://lebanon.unwomen.org/sites/default/files/2023-03/Gender_Alert_March_2023_Arabic.pdf.

منظّمة الصحّة العالمية - إقليم شرق المتوسّط. 'القلب النابض للاستجابة لحالات الطوارئ الصحّية في لبنان'. مكتب منظّمة الصحّة العالمية - إقليم شرق المتوسّط، 19 كانون الأوّل/ديسمبر، 2023.
https://www.emro.who.int/lbn/lebanon-news/the-beating-heart-of-lebanons-health-emergency-response.html.

البنك الدولي. 2024. 'تقييم وضع الفقر والإنصاف في لبنان 2024: التغلُّب على أزمة طال أمدها'.
https://documents1.worldbank.org/curated/en/099052224104516741/pdf/P1766511325da10a71ab6b1ae97816dd20c.pdf.

وليمز، أولي أ. 'أين هم المغتربون اللبنانيون اليوم، بعد عام من انفجار بيروت؟' فوربس، 4 آب/ أغسطس، 2021.
https://www.forbes.com/sites/oliverwilliams1/2021/08/04/where-are-lebanons-diaspora-today-one-year-after-the-beirut-blast/.

زانوتّي، جيم. 2023. 'لبنان: الخلفية والعلاقات الأمريكية'. تقرير دائرة أبحاث الكونغرس.
https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R44759.

LCPS
المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center
for Policy Studies